النفط العراقي من سلطة الأمم المتحدة إلى سلطة الاحتلال.. وما بعده

أسعد العاقولي

كانت وزارة النفط في موقف ميئوس منه لسببين: اولهما فقدان هذه الحلقة القيادية الماهرة في قطاع النفط وعدم امكان سد فراغها بسرعة. وثانيا خطط سلطة التحالف في القطاع النفطي التي كانت تحد من دور العراقيين في هذا القطاع. وتجرد وزارة النفط من سلطة القرار والتنفيذ، حيث وجدت وزارة النفط نفسها مكبلة بقيود الاحتلال وبسلطة بريمر ومستشاريه. وكان هذا الوضع يمنع الشركات والدول والجهات الاستثمارية من العمل في بلد فاقد السيادة. كما ان الوضع الامني المتدهور جعل تلك الجهات تحجم عن الاستمرار بالتزاماتها او تنفيذ عقود طويلة الامد. وكانت البيروقراطية المسلطة على وزارة النفط العراقية و المستمدة من سلطة بريمر تبررها الادارة الاميركية بذرائع اجمع الخبراء على انها غير قانونية.

ومن تلك الذرائع ان احتلالها للعراق المدعوم بقرار مجلس الامن يمنحها السلطة المطلقة في ادارة القطاع النفطي العراقي لغاية ماتقوم حكومة موقتة. لقد استغرق هذا التبرير وقتا تجاوز العام لغاية ماقامت الحكومة الموقتة وهنا يتساءل الكثير: اذن ما جدوى تشكيل وزارة مجلس الحكم؟ وما جدوى قيام وزارة النفط بوزيرها السابق بحر العلوم. مادامت لم تعمل بأية صلاحية ذات جدوى؟

يقول مركز ابحاث الاسواق العالمية في لندن، ان سيطرة سلطة التحالف على القطاع النفطي العراقي تمت بذريعة قانونية غير واضحة تستدعي عدم التمادي بها والالتزام بالشفافية. وعدم تحويل هذه المهمة الى اسرار عسكرية. والانطباع السائد هو مادامت الولايات المتحدة تتحمل اكبر حصة من نفقات الحرب فانها تشعر دائما بالرغبة في تحديد ماسيحدث فيما بعد.

اما معهد غولدوين للاستراتيجيات الدولية فهو يرى ان الولايات المتحدة لاتملك سلطة قانونية وفقا للقانون الدولي تسمح لها بالسيطرة على نفط العراق وبيعه دون التزام واضح وشفاف بقرارات مجلس الامن. وهناك شكوك متزايدة حول قيام أية شركة نفط محترمة بشراء نفط العراق دون مسوغ قانوني، لكن بعض شركات النفط الكبرى بدت مستعدة لشراء نفط العراق مادام ذلك يجري في ظل الولايات المتحدة.

التخلص من اشكاليات الاحتلال

(على قدر اهل العزم تأتي العزائم)، فالحكومة الانتقالية التي تسلمت السلطة من ادارة التحالف سعت الى اعادة سيطرتها على النفط العراقي . كما صرح بذلك وزير النفط ثامر الغضبان، وعلى حد قوله فان هناك خططا للعودة الى الادارة الصحيحة القديمة التي كانت في البلاد في السبعينات من القرن الماضي ، حينما كانت شركة النفط العراقية تستمد تمويلها من انتاجها فيما تذهب العائدات النفطية الى الحكومة، وحسب مصادر وزارة النفط فان اولى مهماتها هي التخلص من اشكاليات الاحتلال ومطالبة سلطة التحالف السابقة بتقديم كشف عن المرحلة السابقة يعطي الاجوبة عن تساؤلات كثيرة حول عائدات النفط في مرحلة الاحتلال.

فالسيادة تعني التخلص من اي تدخل اميركي او من دول التحالف في خطط العراق النفطية. على حد قول تلك المصادر. واذا كان قرار مجلس الامن ١٤٨٣ يلزم بايداع العائدات المالية عن بيع النفط في صندوق التنمية فان الحكومة العراقية لابد ان تسعى الى التخلص من هذا الالزام وان يكون من مسؤوليتها استخدام تلك الاموال. وان يتم اجلاء كل المستشارين الاجانب المرتبطين بمرحلة الاحتلال. وبالتأكيد فان تحقيق الامن والاستقرار في العراق له الاولوية في تحقيق تلك الطموحات.

يقول تقرير مكتب ؟(الشال)؟ للاستشارات الاقتصادية: ان العراق هو مخرج العالم في استقرار امدادات النفط في المدى القصير والمتوسط، ولعل الاهم هو امل العالم في اكتشافات نفطية جديدة تحقق استقرار اسواق النفط، مع ترجيح استقرار العراق وانتهاء دورة العنف التي عصفت به. (القبس-الكويت)

المعركة الحاسمة في قطاع الطاقة العراقي

البنى التحتية تصاب بالشلل من جراء (هجمات المتمردين)

القسم الأول
بقلم كارل فيك

انتظر المسلحون حتى تجمعت حوالي عشر شاحنات في طابور خارج مصفى كبير يقع في مدينة بيجي حيث المصدر الرئيسي للبنزين في العراق. و من ثم تحركوا: وصل رجال وجوههم ملثمة بأغطية الرأس ذات الأشكال المربعة تعلوها نظارات شمسية في سيارة أوبل زرقاء اللون، حيث قاموا بالهجوم على الشاحنات الواحدة تلو الأخرى.

و كان سائقو الشاحنات في وضع يمنعهم من المقاومة. و قال شهود، انهم قاموا بتسليم وثائق العمل و هو ما سمح لهم بمغادرة الصهريج المملوء بالبنزين. و عندما حصل الرجال المسلحون على تلك الكمية الوفيرة من الوثائق عادوا و بكل بساطة إلى سيارتهم و إنصرفوا بعيدا عن الموقع، بعد أن قاموا و على نحو مؤثر بتعطيل موقع آخر لتوزيع البنزين في بلد تضطلع فيه الطاقة بدور حيوي في الأوضاع الشاذة الحاصلة.

و قال حسين عواد الذي جاء بشاحنته من بغداد الأسبوع المنصرم للحصول على البنزين لصالح محطة ٧ نيسان "انتظر هنا منذ سبعة أيام". حيث لم يحلق لحيته طوال هذه الفترة و هو يرتدي ثوباً بدت عليه الأوساخ لعدم تغييره. في ذات الوقت الذي تقف فيه السيارات أمام المحطات في خطوط يصل طولها إلى ثلاثة أميال في العاصمة العراقية. و قال عواد أيضا" أتي إلى هنا كل يوم اجلس و انتظر، متمنيا عدم ظهور الرجال المسلحين ليتسنى ملء شاحنتي و العودة إلى بغداد. ولكنهم يظهرون هنا يوميا".

و قال مسؤولون عراقيون و أميركيون و قد بدا عليهم الإحباط أن المتمردين قد أظهروا في الأشهر الأخيرة قدرة مؤثرة لشل أهم البنى التحتية الحيوية في العراق.و قال سياسي أمريكي رفيع المستوى شارطا عدم ذكر اسمه،" أن ما يقوم به هؤلاء المتمردون هو تركيز جهودهم على القيام بهجمات على البنى التحتية للبلاد و بالأخص قطاعي النفط و الكهرباء". و قال أيضا "إن عدد الهجمات في تناقص و لكن تأثيرها يزداد على نحو هام جدا". و أن النتائج واضحة في أنحاء العراق.و كان الضرر الأكبر مركزاً على وزارة المالية. حيث إن معظم الميزانية الفدرالية يتم تمويلها من صادرات النفط الخام، و استنادا إلى مؤسسة بروكنك في واشنطن فان عائدات النفط قد انخفضت في شهر تشرين الثاني بما يقارب ٧٠٠ مليون دولار، أي بحدود ٣٦٪ عن الشهر السابق. ففي هذا الشهر وصل عدد الهجمات على أنابيب النفط و البنى التحتية النفطية إلى ٣٠ هجوما حيث تضاعف بحدود الثلاث مرات عن الشهر الذي سبقه.و استنادا إلى وزارة الخارجية الأميركية، فان صادرات النفط ارتفعت بشكل قليل في شهر كانون الأول الماضي، ولكن بعد الهجمات على أنابيب النفط في حقول النفط الشمالية و الجنوبية، شهد أوائل شهر كانون الثاني انخفاضاً في الصادرات لتصبح اقل حتى عما كانت علية في تشرين الثاني و لتصل إلى اقل من مليون برميل يوميا وهو أدنى من منتصف قدرة الإنتاج الحالية.

و فيما يتعلق بالمواطن العراقي فان هذه الهجمات تعني تراكماً في الصعوبات التي عليه مواجهتها: اما الوقوف لفترات طويلة للحصول على كميات من الوقود بأسعار مدعومة بشكل كبير - تصل إلى ٥ سنتات للغالون الواحد من البنزين، او الحصول على الوقود بأسعار السوق السوداء و التي قد تصل إلى عدة دولارات.

و بعدها يعود سائقو تلك السيارات إلى منازلهم المظلمة. حيث تستمر فترات إنقطاع الطاقة الكهربائية التي يترك البعض منها بغداد بدون طاقة لأكثر من يوم يرافقها نقص في الوقود، و التي يمكن تبريرها بشكل جزئي بكون المولدات في العراق تعمل على البترول.

ترجمة : سامي عبد الله
عن :الواشنطن بوست

تقرير دولي

توجه عالمي للغاز مصدرا ثانيا للطاقة

العواصم . الجزيرة نت

بينما تزداد حاجة العالم للطاقة تتجه الأنظار إلى الغاز الطبيعي كمصدر رئيس آخر يأتي في المرتبة الثانية بعد النفط.

ويعتبر الغاز الطبيعي المسال المصدر الثاني للطاقة حيث يزداد الطلب عليه في العالم بنسبة ٦٪ أو ٧٪ سنويا لسهولة نقله والتوسع في استخداماته خاصة في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإسبانيا.

ويتم عادة خفض درجة الغاز الطبيعي إلى ١٦١ درجة مئوية تحت الصفر لكي يتسنى نقله بناقلات الغاز المخصصة لذلك حيث تقل المساحة التي يحتاجها الغاز المسال بالمقارنة مع الغازالطبيعي بصورته الغازية بحوالي ٦٠٠ ضعف.

وكانت الولايات المتحدة وروسيا ودول آسيا الوسطى وكندا وبريطانيا والجزائر وإندونيسيا وإيران وهولندا والنرويج وأوزباكستان الدول الرئيسة المنتجة للغاز حتى عام ٢٠٠٠ وتبعتها قطر في الأعوام الأخيرة.

واستأثرت هذه الدول بإنتاج ٨٦٪ من إنتاج العالم عام ٢٠٠٠، وكان نصيب أميركا الشمالية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا ٥٩٪ من الإنتاج.

وارتفع إنتاج العالم من الغاز عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤,٣٪ وهي نسبة أعلى من تلك التي تحققت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ووصل إنتاج العالم عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٢٢ مليار متر مكعب.

وبينما يزداد إنتاج العالم من الغاز في معظم مناطقه يعتبر إنتاج منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الأسرع نموا. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة الزيادة في استهلاك العالم من الغاز ٤,٨٪. وسجل أسرع نمو للاستهلاك في أفريقيا ١٢,٧٪ وفي آسيا ٧,٨٪. كما بلغ استهلاك العالم ٢٤٠٤ مليارات متر مكعب.

ويتوقع مراقبون ازدياد استهلاك العالم للغاز بصورة ملحوظة خلال الـ ١٥ عاما القادمة.

وحسب تقديرات خبراء في مؤتمر قمة مستوردي الغاز الذي عقد في بومبي في شباط من العام الماضي فإن الطلب على الغاز في آسيا سوف يزداد إلى نسبة ١٨٪ من إجمالي الطلب العالمي عام ٢٠٣٠، كما أن صناعة الغاز في العالم سوف تحتاج إلى استثمارات تبلغ ٣,١ تريليونات دولار في الفترة ذاتها منها ٤٨٩ مليار دولار في آسيا. وسيستخدم ٥٠٪ من الغاز المستهلك في إنتاج الكهرباء.

وتحتفظ روسيا بالمركز الأول بالنسبة لاحتياطي الغاز في العالم أو ٣٨٪. بينما تحتفظ دول الشرق الأوسط بحوالي ٣٥٪. أما إيران فلديها احتياطي من الغاز يبلغ ٢٦,٦ ترليون متر مكعب مما يضعها في المركز الثاني بعد روسيا.

ويقول خبراء إن سوق الغاز في العالم قد يستأثر بالمكانة الأولى التي احتلها النفط عشرات السنين. ويقول هؤلاء إن قوى ستظهر في العالم مثل روسيا التي قد تصبح المصدر الرئيسي للغاز.

لكن بعض الخبراء يرون أن النفوذ في سوق الغاز لن يكون للدول التي تمتلك أكبر احتياطي بل للتي تستطيع تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية لكي تستقطب التكنولوجيا الضرورية لعمليات تسييل الغاز.

يذكر أن صناعة الغاز تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة. ويحتاج المستثمرون إلى الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة لاستعادة رؤوس الأموال المستخدمة في المشروعات.

ويقول الخبراء إن اللاعبين الرئيسيين في سوق الغاز سيكونون أولئك القادرين على بناء صناعات تكلف استثمارات ضخمة. كما يرى البعض أن الدول المنتجة ومنها أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ستسعى إلى الاحتفاظ بنفوذ في سوق الغاز من أجل المحافظة على أسعار معينة عن طريق السيطرة على كمية الإمدادات.

ويرى هؤلاء أن المنظمة ستتمتع بالنفوذ الذي تمتعت به في سوق النفط.

ومنذ عام ٢٠٠١ اجتمعت أكثر من ١٢ دولة منتجة للغاز مرات عدة لتنسيق سياساتها. واتفقت ١٥ دولة منتجة للغاز العام الماضي على تأسيس مجموعة لتنسيق سياساتها في هذه الصناعة التي تشهد نموا مضطرداً.

العاصفة الثلجية في أمريكا ترفع أسعار النفط الآجلة

ارتفعت أسعار الوقود الآجلة أواسط الأسبوع الماضي بعد العاصفة الثلجية التي ضربت الشمال الشرقي للولايات المتحدة والتي أدت إلى زيادة الطلب على وقود التدفئة، فقد ارتفع سعر الوقود الخفيف تسليم شهر مارس/آذار ٥١ سنتاً ليصل سعر البرميل إلى ٤٩,٠٤ في الصفقات الإلكترونية في آسيا، وارتفع سعر وقود التدفئة بأقل من ٠,٥ سنتاً ليصل سعر الغالون الواحد إلى ١,٤ دولار.

وكانت عاصفة ثلجية عنيفة قد اجتاحت الشمال الشرقي للولايات المتحدة وكندا في الحادي والعشرين من كانون الثاني الماضي، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المرافئ الجوية وتراكم الثلوج بسمك ٢٨ سنتيمتراً في مدينة نيويورك، بحسب ما ذكرت وكالة الأسوشيتد برس.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق لوقود التدفئة في العالم، حيث تستهلك المناطق الشمالية الشرقية نحو ٨٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك الأمريكي من وقود التدفئة.

ويقول المحلل النفطي فيكتور شوم، الذي يعمل في مؤسسة بورفين آند غيرتز لاستشارات الطاقة "من المؤكد أن الطقس البارد في الولايات المتحدة يعد أحد العوامل المساعدة في ارتفاع الأسعار إلى حدود ٥٠ دولاراً للبرميل."

ويتوقع شوم أن تظل أسعار النفط الآجلة مرتفعة حتى نهاية الشهر الحالي، وهي حالياً أعلى مما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ٢٤ في المائة.

وتفيد مصادر الأرصاد الجوية أن الجو سيميل إلى التحسن والعودة إلى الظروف الجوية شبه الطبيعية.

هذا واجتمع وزراء نفط البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، التي تضخ أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من النفط، في فيينا أواخر الشهر الماضي للتشاور بشأن مستويات الإنتاج.

وكانت أوبك قد خفضت إنتاجها النفطي الشهر الماضي بحدود مليون برميل يومياً لتقترب من مستواها المعهود والبالغ ٢٧ مليون برميل يومياً، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الآجلة بنسبة ٢٠ في المائة.

من ناحية أخرى، أدت الهجمات المتكررة على أنابيب النفط في العراق إلى توقف صادرات النفط من حقول النفط القريبة من كركوك في شمال العراق بشكل كامل طوال أكثر من شهر.

وساهمت الشكوك المحيطة باستمرار إمدادات النفط أيضاً في ارتفاع الأسعار، فقد هدد عمال النفط في بورت هاركورت، أحد المراكز النفطية الرئيسية في نيجيريا، بالإضراب، ما لم يتم طرد اثنين من المديرين الأجانب العاملين في الشركة النفطية من البلاد بعد اتهامهما بتخفيض عوائد العمال.

وإذا بدأ الإضراب فإنه من المتوقع أن يخفض الإنتاج النيجيري بحدود نصف مليون برميل يومياً، وبالتالي إغلاق واحدة من مصافي النفط الأربعة في نيجيريا.

ومن الجدير بالذكر أن نيجيريا تعد أكبر دولة أفريقية منتجة للنفط، كما أنها خامس أكبر دولة مصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة.

استجواب عنان مجددا بشأن فضيحة: (النفط مقابل الغذاء)

خضع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لاستجواب جديد من قبل اللجنة المستقلة التي شكلها بنفسه للتحقيق في فضيحة برنامج "النفط مقابل الغذاء" في العراق، وذلك للمرة الثالثة منذ تشرين الثاني الماضي.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة إن الأمين العام التقى محققيه ثلاث مرات، الأولى في التاسع من تشرين الثاني الماضي لمدة ساعة و٤٥ دقيقة والثانية في الثالث من كانون الأول لمدة ٢٥ دقيقة والثالثة أواسط الأسبوع الماضي. وأشار المتحدث إلى أن الأمين العام مشمول بالتحقيق شأنه شأن كل الأشخاص المرتبطين بالبرنامج في الأمانة العامة، قائلا إن التحقيقات قد تستغرق بعض الوقت. ويرأس بول فولكر الرئيس السابق للبنك الفدرالي الأميركي لجنة التحقيق التي ينتظر أن تقدم تقريرها غير النهائي خلا هذه الأيام.

وتمثل فضيحة الفساد التي أحاطت ببرنامج النفط مقابل الغذاء مصدر إحراج كبير للأمم المتحدة، بينما يطالب برلمانيون أميركيون ووسائل إعلام أميركية باستقالة أنان.

ويعتزم عنان إدخال تعديلات واسعة في غضون شهر تقريبا على أعضاء الفريق الدبلوماسي المعاون له بسبب التداعيات السلبية لفضيحة النفط مقابل الغذاء

حكومة نيجيريا تحاول تفادي إضراب عمال النفط

استمرت الاجتماعات بين قادة اتحادات عمال النفط النيجيريين وحكومتهم لتفادي إضراب لحل خلافات العمال مع إدارة شركة نفط أجنبية.وفي حالة تنفيذ الإضراب العمالي فإن ذلك سيؤدي إلى توقف صادرات نيجيريا النفطية البالغة ٢,٥ مليون برميل يوميا، والتي تعتبر أكبر خامس مزود للولايات المتحدة بالنفط.

وقالت صحيفة "داو جونز" إن شركة رويال داتش شل في نيجيريا أوقفت ضخ ٣٥ ألف برميل يوميا بعد مهاجمة محتجين مواقع الشركة.ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم الشركة قوله إن عملية ضخ النفط توقفت في إحدى المحطات.

ووقعت المشكلة في نيجيريا أكبر دولة أفريقية مصدرة للنفط والعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بعدما هدد الاتحاد العمالي بالإضراب احتجاجا على قضايا تتعلق بالعمل.

ويعني التهديد بالإضراب حال تنفيذه توقف إنتاج ٥٠٠ ألف برميل نفط يوميا من الخام النيجيري.

وقد أثرت الاحتجاجات والإضرابات المتكررة على إنتاج النفط النيجيري سلباً، حيث أدت عمليات العنف العرقية إلى وقف ٤٠٪ من إنتاج البلاد النفطي في آذار ٢٠٠٣.

أمريكا تحاول تعويض النفط بالغاز الطبيعي

يرتفع الطلب في الولايات المتحدة، على مادة الغاز الطبيعي المعروفة بـ LNG التي تتزايد طرق استعمالها كمصدر طاقة للتدفئة وغيره، ويتوقع خبراء الطاقة الأمريكيين أن تساهم في العقود المقبلة في موازنة أسعار النفط المستمرة في الارتفاع.

وتستورد الآن الولايات المتحدة ملايين الغالونات من هذا الغاز، التي تصل إلى خليج "سيزابيك".

ويقول رئيس إدارة معلومات الطاقة في وزارة الطاقة الامريكية، غي كاروسو، إنه إذا استمر الطلب على هذه المادة، على هذا المنوال، فإن أمريكا ستصبح خلال العقد المقبل أكبر مستهلك لها في العالم.

ويتوقع أن يعتمد المستهلك الأمريكي على استيراد الغاز الطبيعي من كل من الجزائر وقطر وروسيا .ومع ارتفاع الطلب، بدأت بعض المخاوف بالظهور، ويعتقد كاروسو أنه إذا تعذر استيراد الكميات الكافية لتلبية حاجة السوق، فالنتيجة الحتمية ستكون ارتفاع الأسعار.

وتصل قدرة مرفأ "كوف بوينت" الاستيعابية إلى خزاني غاز في الوقت نفسه، وهو يستقبل ناقلة كل أربعة أيام.

ويتم إفراغ الغاز المثلج عبر نفق تحت الماء يبلغ طوله بين ميل وميلين، يصل إلى أربعة خزانات ضخمة حيث يصار إلى تسخين الغاز وإعادته إلى شكله الطبيعي السابق ثم شحنه عبر أنابيب إلى المستهلكين.

ويتوقع أن يتم توسيع شبكة التوزيع هذه لتصل، بحلول عام ٢٠٠٨ إلى قدرة استيعاب تصل إلى ١,٨ مليار قدم مكعب، لتزيد انتشارها في كل من لويزيانا، وبوسطن، وجورجيا.

وتتراوح الاسعار، الآن، بين خمسة وستة دولارات لكل ألف قدم مكعب.